الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-09-20

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

تحسبا للانتخابات المحلية لـ27 نوفمبر القادم

سلطة شرفي توزع الحيز الزمني للحملة الانتخابية

● يشرف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، على تنصيب أعضاء لجنتي توزيع الحيز الزمني المخصص للمترشحين في وسائل الإعلام الوطنية السمعية البصرية وكذا متابعة الدعاية في الحملة الانتخابية تحسبا لمحليات 27 نوفمبر القادم.

وجاء في بيان للسلطة أمس أنه "في إطار التحضير لانطلاق الحملة الانتخابية الخاصة بانتخابات أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية ليوم 27 نوفمبر 2021، سيشرف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، على تنصيب أعضاء لجنة التوزيع العادل والمنصف للحيز الزمني المخصص للمترشحين في وسائل الإعلام الوطنية السمعية البصرية وكذا لجنة متابعة الدعاية في الحملة الانتخابية". وكان شرفي كشف في وقت سابق بخصوص المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية عن تسجيل 164286 ناخب جديد معني بالانتخابات المحلية القادمة، ليصل العدد الإجمالي للهيئة الناخبة إلى 24 مليونا و589 ألف و475 ناخب. كما ذكر أنه تم سحب 8 ملايين و928 ألف و134 استمارة اكتتاب التوقيعات الفردية في صالح قوائم المترشحين لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي والولائي، مشيرا إلى أن القوائم التابعة لـ47 حزبا سحبت 8 ملايين و131 ألف و524 استمارة اكتتاب. في حين سحبت القوائم المستقلة 796 ألف و610 استمارة اكتتاب. وكان رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، قد وقع في 28 أوت الماضي مرسوما رئاسيا يقضي باستدعاء الهيئة الناخبة تحسبا للانتخابات المسبقة للمجالس الشعبية البلدية والولائية المقررة في 27 نوفمبر المقبل.

ح. أ

إعلانات في الصحف وفي مواقع التواصل الاجتماعي

أحزاب تبحث عن مرشحين !

● فتحت مزيد من أحزاب سياسية قوائمها للراغبين في الترشح في صفوفها من خارج قواعدها، في تحول في سياساتها في مجال اختيار من يمثلها في المؤسسات المنتخبة. ونشر مزيد من قادة الأحزاب إعلانات في الجرائد وفي مواقع التواصل الاجتماعي بحثا عن مهتمين وراغبين في خوض سباق الانتخابات البلدية والولائية المقررة في 27 نوفمبر الجاري.

وبعد أن كان الأمر يقتصر في سنوات سابقة على حزب التجمع الجزائري أو الحركة الوطنية للأمل التي كان لها السبق في نشر إعلان بحثا عن مرشحين، أصبح الأمر أكثر انتشارا وباستعمال الوسائط الاجتماعية، فوضعت جبهة النضال الوطني مثلا إعلانا على صفحتها في موقع التواصل الاجتماعي تعرض فيه على الراغبين في الترشح للاستحقاقات المحلية القادمة (انتخابات المجالس البلدية والولائية) الاقتراب من فرعها عبر كافة المكاتب الولائية الاتصال بها. ويدوره نشر المكتب الولائي لجبهة العدالة والتنمية بسكيكدة، إعلانا يدعو فيها الراغبين في الترشح للتقدم لمكاتبه لإيداع ملفاتهم، مع منح الأولوية للمناضلين والمتعاطفين.

وفي تعليمة صادرة عن فرع جبهة التحرير الوطني بسطيف، حث المواطنين الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية، على تقديم ملفاتهم لخوض الانتخابات تحت راية الحزب.

لا يعد الانفتاح على مرشحين من خارج القواعد النضالية، جديدا في الممارسة الحزبية الجزائرية وخصوصا في الانتخابات المحلية، لكنها أصبحت أكثر انتشارا منذ التشريعيات الماضية، حيث لا تتردد أحزاب، بمن فيها العقائدية، في طلب ودّ مرشحين من خارج وعائها النضالي، أملا في استقطاب مرشحين من أحزاب منافسة أو مستقلين لتعزيز حظوظها في الفوز بالانتخابات.

وفي المجلس الشعبي الوطني المنتخب في جوان الماضي، يمكن الوقوف على هذا التحول العميق في التقاليد السياسية الجزائرية، مع التوجه المناضل التقليدي الذي يحوز على الأولوية من المناصب الحزبية وفي المكافآت من حيث تضم كتل الأفالان والأرندي والبناء والمستقبل منتخبين وكوادر ظلوا إلى وقت قريب يحوزون على بطاقات انتماء لأحزاب أخرى.

ولا يتعلق الأمر في عديد الحالات بعملية ابتزاز مالي والثراء بمناسبة الانتخابات أو ملء للقوائم وسد النقص في المرشحين خوفا من الغياب، بل بالمراهنة على أسماء من خارج صفوف الحزب لتعزيز حظوظها في المجالس المحلية.

وتأمل قيادات حزبية في استغلال الانتخابات لزيادة مؤيديها والاعتماد على المنتخبين المحليين لتغيير التركيبة الحالية للفروع المحلية وإنهاء سيطرة قيادات على مقاليد هذه الأحزاب محليا ووطنيا.

ويطرح الاستنجاد بوافدين من أحزاب أخرى أو مستقلين وناشطين اجتماعيين، تحديات للتنظيمات السياسية، خصوصا في مجال الانضباط، ووجدت قيادات سياسية في السابق مشاكل مع صنف من الوافدين الذين وجدوا صعوبات في التكيف مع القواعد والالتزامات. وواجه مسؤولو مجموعات برلمانية في المجلس الشعبي الوطني سابقا وفي العهدة الجديدة هذه الإشكالات مباشرة بعد توزيع المقاعد في الهياكل، حيث يتردد نواب غير عقائديين في الاحتجاج بخصوص طريقة توزيع الهياكل المتاحة للكتلة، وشروط التكليف إلى درجة ممارسة الابتزاز في حالات للحصول على مناصب.

ج. ف

النصر
ANNASR
يومية إخبارية وطنية

طرحوا قضايا صعوبة جمع التوقيعات والتمويل وشفافية الاقتراع

ممثلو 14 حزبا يجتمعون بالسلطة الوطنية للانتخابات

عقد المستشار القانوني للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وأعضاء من الهيئة، أمس، لقاء مع مسؤولي وممثلي 14 حزبا سياسيا في إطار الحوار والسعي للتنسيق بين الطرفين تحسبا للانتخابات المحلية المقررة في 27 نوفمبر القادم.

وقد جرى اللقاء بمقر السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بقصر الأمم بنادي الصنوبر وجمع- حسب رئيس الجبهة الوطنية الجزائرية موسى تواتي -المستشار المكلف بالشؤون القانونية في السلطة وعدد من الأعضاء برؤساء ممثلي الأحزاب الـ 14.

وقال موسى تواتي الذي حضر اللقاء في تصريح "للنصر" أمس أن الحوار بين الطرفين تناول جملة من الانشغالات والاقتراحات التي رفعتها الأحزاب، بينها شفافية ونزاهة الانتخابات، و القرارات التي تتخذ أفقيا - حسبه- دون العودة و التشاور مع الأحزاب السياسية، فضلا عن مسألة جمع التوقيعات التي اعتبرها هاجسا حقيقيا للجميع.

وأكد محدثنا أن مسؤولي السلطة أوضحوا لممثلي الأحزاب السياسية أن السلطة ما هي سوى "وسيط" و"هيئة استشارية" ولا تستطيع اتخاذ قرارات ليست من صلاحياتها أو لا يحددها القانون.

وحسب موسى تواتي دائما فإن ممثلي السلطة وعدوا بإعداد تقرير عن اللقاء في يومين أو ثلاثة ورفعه للجهات المعنية التي تملك حق اتخاذ القرار حسب القانون، أي الحكومة- للنظر في المقترحات والانشغالات التي عبر عنها ممثلو الأحزاب المجتمعة أمس.

من جانبه أوضح جيلالي سفيان رئيس حزب جيل جديد أن ممثلا عن الحزب قد حضر اللقاء وأن المقترحات التي رفعها تتمثل أساسا في مسألة التوقيعات التي يشترطها القانون لدخول الانتخابات المحلية القادمة فضلا عن مسألة التمويل.

وأوضح سفيان جيلالي في تصريح "للنصر" أمس أنه من غير المعقول ومن غير الواقعي لمن يريد دخول الانتخابات في 1541 بلدية أن يجمع أزيد من 800 ألف توقيع حسب الشروط الحالية، وأنه كان من المفيد فرض 25 ألف توقيع على الجميع كما جرى في الانتخابات التشريعية الأخيرة أو ترك الأحزاب السياسية المعتمدة تدخل دون توقيعات لأن فرض التوقيعات على الأحزاب لم يترك أي فارق بين المترشح ضمن قوائم حزبية والمترشح المستقل.

وبالنسبة لمسألة التمويل تساءل محدثنا لماذا التفريق بين الشباب دون سن الأربعين بين المترشح الحر الذي يحصل على مساعدة بـ 30 مليون سنتيم والمترشح ضمن الأحزاب الذي لا يحصل على أي مساعدة؟.

و كانت الأحزاب السياسية التي طلبت لقاء السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات قد أكدت في بيان سابق لها أن قانون الانتخابات لم يتعامل بواقعية -حسبها- مع البيئة الانتخابية وفرض على الراغبين في دخول الانتخابات من أحزاب ومستقلين عددا تعجيزيا من التوقيعات يتعدى 800 ألف توقيع لدخول الانتخابات في 1541 بلدية و 58 مجلسا ولائيا.

وطالبت هذه الأحزاب بتسقيف التوقيعات عند حدود 25 ألفا كما جرى خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة، فضلا عن السماح للأحزاب بعقد التحالفات خلال مرحلة جمع التوقيعات، وضبط مفهوم واضح لشبهة المال الفاسد الذي تنص عليه المادة 200 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.

إلياس -ب

الشروق

اجتماع الأمس لم يفض إلى توافق بين الطرفين

قبضة حديدية بين هيئة شرفي و14 حزبا سياسيا

محمد مسلم

انفض الاجتماع الذي جمع أمس، بين السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وممثلي أربعة عشر حزبا سياسيا، دون التوصل إلى توافق بشأن الانشغالات التي رفعها ممثلو الأحزاب إلى هيئة محمد شرفي، والمتعلق بالانتخابات المحلية المسبقة.

وكان 14 حزبا سياسيا قد تقدم بطلب اجتماع تنسيقي مع السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات من أجل بحث بعض المسائل المتعلقة بالتحضير للعملية الانتخابية المرتقبة في 27 نوفمبر المقبل، وقد رد شرفي بدعوة أصحاب اللجنة المشتركة للأحزاب، للاجتماع بمقر السلطة أمس الأحد.

وخصص الاجتماع لدراسة ثلاث نقاط رئيسية شكلت انشغالا لدى بعض الأحزاب المشاركة في الانتخابات المحلية، وتمثلت النقطة الأولى في تحديد طبيعة التحالف بين الأحزاب في ضوء القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات الجديد، علما أن هذه المسألة كانت محل توضيح وإفادة في مراجعة قانون البلدية.

أما النقطة الثانية، وفق مصدر حضر الاجتماع، فتمثلت في حل المشكلة المتعلقة بجمع التوقيعات والتي واجهت بسببها الأحزاب صعوبات كبيرة، بسبب عدم تحمس المواطنين لتسهيل العملية، فضلا عن العدد الكبير للمترشحين، وهي المعضلة التي واجهها أيضا الكثير من المترشحين في الانتخابات التشريعية التي جرت في 12 جوان المنصرم.

في حين تمثلت النقطة الثالثة في بحث مسألة تأخير آجال إيداع الملفات، بالنظر لأن عملية سحب ملفات الترشح، تأخرت بنحو عشرة أيام، وهو مشكل تتحمل مسؤوليته السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، لأنها هي التي تأخرت في تسليم استمارات الاكتتاب، ومن ثم كان عليها تأخير آجال إيداع الملفات بالمدة ذاتها، مثلما يرى ممثلو اللجنة المشتركة للأحزاب الذين حضروا الاجتماع.

وحضر الاجتماع كل من حركة مجتمع السلم وحزب الفجر الجديد وحزب جيل جديد، وحزب صوت الشعب وحزب طلائع الحريات، وحركة البناء الوطني، وجبهة العدالة والتنمية وحزب الحرية والعدالة، وحركة النهضة، وجبهة المستقبل وجبهة الحكم الراشد وجبهة الجزائر الجديدة، وجبهة النضال الوطني والجبهة الوطنية الجزائرية. ومعلوم أن آخر أجل لإيداع ملفات المترشحين للانتخابات المحلية المسبقة، مشفوعة بالتوقيعات المطلوبة، هو الموافق للسابع من أكتوبر المقبل، وهو موعد يخيف الكثير من الأحزاب المشاركة، المتوجسة من عدم قدرتها على جمع المطلوب من التوقيعات خلال ما تبقى من أيام.

ويفرض القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات على المرشحين المتحزبين والمستقلين، جمع ما لا يقل عن 35 توقيعا مقابل كل مقعد في المجلس البلدي أو الولائي، وهو الرقم الذي تحفظت عليه الأحزاب المشاركة، واعتبرته عقبة أمام إنجاح استحقاق 27 نوفمبر المقبل.

واستنادا إلى رئيس حزب الفجر الجديد، الطيب بن بعيبش، في اتصال مع "الشروق اليومي"، فإن اجتماع أمس، لم يفض إلى التجاوب المأمول من قبل هيئة محمد شرفي مع الانشغالات التي رفعتها الأحزاب الـ14. وقال بن بعيبش: "حسب ما بلغني من ممثل حزب الفجر الجديد الذي حضر الاجتماع، فإنه لم يتم اتخاذ أي قرار رسمي خلال هذا الاجتماع، لتبقى الكرة في مرمى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات".

وكانت الانتخابات التشريعية الأخيرة قد شهدت مطالب بتأجيل موعد إيداع استمارات إيداع التوقيعات، وقد تدخل الرئيس عبد المجيد تبون في آخر لحظة لإصدار مرسوم أجل بموجبه نهاية الآجال.

الجزائر الجديدة
يومية إخبارية وطنية شاملة
El Djazair El Djadida
www.eldjazaireldjadida.com

في ختام اجتماعها بممثلي الأحزاب

هيئة شرفي تؤكد استحالة تعديل قانون الانتخابات

أخطرت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، ممثلي الأحزاب السياسية الذين شاركوا في الاجتماع المغلق الذي انعقد اليوم الأحد، استحالة تغيير القانون العضوي للانتخابات بسبب اقتراب موعد الانتخابات المحلية المقرر تنظيمها في 27 نوفمبر المقبل.

وأكد ممثلو هيئة شرفي، عدم التجاوب مع المطالب التي تقدمت بها الأحزاب السياسية كونها مُقيدة بالقانون ولا يمكن تغييرها أو تعديلها تحت أي ظرف من الظروف.

ومن بين المطالب التي رفعتها الأحزاب السياسية لهيئة شرفي ولم تلق قبولا من طرفها خفض التوقيعات والسماح بالتحالفات بعد جمع التوقيعات وتأجيل آجال تسليك الملفات بسبب تأخر استلام استمارات التوقيع.

ومن المرتقب أن تتشاور الأحزاب المعنية فيما بينها من أجل تقديم مراسلة مباشرة لرئيس الجمهورية عبد المجيد تبون.

وتجدر الإشارة أن 16 حزبا سياسيا التقى بممثلي السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، في اجتماع مغلق غابت عنه وسائل الإعلام دام إلى ساعات متأخرة من مساء اليوم.

وطالبت مجموعة من التشكيلات السياسية، في مراسلة لها، بإعفائها من جمع التوقيعات من أجل المشاركة في الانتخابات المحلية القادمة.

كما اقترحت التشكيلات السياسية فتح التحالفات على المستوى الوطني أو المحلي بتزكية من رؤساء الأحزاب المتحالفة في بداية جمع التوقيعات أو في نهايتها مع ضمان استفادة كل حزب متحالف من النسبة التي يحصل عليها التحالف في الانتخابات.

فؤاد.ق

أي تلاعب بها يعرض صاحبه للسجن 3 سنوات

لأول مرة قائمة الهيئة الناخبة في متناول الأحزاب

حدد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، الإجراءات العملية لتنفيذ الأحكام المتعلقة بوضع القائمة الانتخابية تحت تصرف الأحزاب السياسية والمترشحين الأحرار المشاركين في المحليات القادمة. فيما شدد على ضرورة عدم المساس بالمعطيات ذات الطابع الشخصي تحت طائلة العقوبات التي تتراوح بين الحبس من سنة إلى 3 سنوات في حالة الاستعمال المسيء للقائمة الانتخابية. وأكد محمد شرفي في التعليمة التي وجهها للامتدادات المحلية للسلطة الانتخابية والتي اطلعت عليها "البلاد"، أنه يجب على المندوبية الولائية للسلطة المستقلة وضع تحت تصرف قوائم المترشحين القائمة الانتخابية البلدية، حيث إنه بالنسبة لانتخاب المجلس الشعبي الولائي توضع تحت تصرف قائمة المترشحين القوائم الانتخابية لجميع بلديات الولاية. وبالنسبة لانتخاب المجلس الشعبي البلدي، توضع تحت تصرف قائمة المترشحين القائمة الانتخابية للبلدية التي تعنيه. وفيما يتعلق بالمحتوى الذي يسلم للمترشحين، فإن تعليمة شرفي الصادرة بتاريخ 18 سبتمبر 2021، تؤكد أنه يجب على منسق المندوبية للسلطة المستقلة التأكد على أن تتضمن القائمة الانتخابية البلدية التي تسلم لممثلي قوائم المترشحين على معلومات وهي الولاية والبلدية المعنية، لقب الناخب واسمه، تاريخ ومكان الازدياد، تسمية مركز التصويت، رقم مكتب التصويت، رقم التسجيل في القائمة الانتخابية، مشددا على ضرورة إعداد النسخ المخصصة للتسليم في شكل مقاس (PDF)، مشيرا إلى ضرورة الحرص على استنساخ القائمة الانتخابية لكل بلدية حسب عدد قوائم المترشحين ويجب أن تتم عملية الاستنساخ في شكل قرص مضغوط أو أية وسيلة إلكترونية مماثلة ومؤمنة. وفيما يتعلق بالفترة المخصصة لتسليم القائمة الانتخابية، تبدأ بعد انقضاء الآجال القانونية لكل من الاعتراضات والطعون القضائية المتعلقة بالمراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية والطعون القضائية المتعلقة بملفات الترشح وتحديد قوائم المترشحين المقبولة نهائيا. وحددت تعليمة شرفي كيفية تسليم نسخة من القوائم الانتخابية، حيث يتم ذلك بناء على تقديم طلب موقع من قبل المسؤول الأول للحزب السياسي أو تقديم طلب موقع من قبل ممثل قائمة المترشحين الأحرار، حسب الحالة. وتسلم القائمة الانتخابية البلدية من قبل منسق المندوبية الولائية للسلطة المستقلة مقابل توقيع الممثل المؤهل للقائمة على وصل استلام، داعيا إلى ضرورة تدعيم مصلحة الإعلام الآلي على مستوى المندوبية بكل الوسائل المعلوماتية الضرورية وهذا من أجل ضمان السير العادي لهذه العملية. في السياق ذاته، شددت تعليمة محمد شرفي على الجانب المتعلق باسترجاع القائمة الانتخابية الممنوحة للمعنيين، مؤكدا أنه يجب على ممثلي قوائم المترشحين المتحصلين على القائمة الانتخابية البلدية إعادتها، مباشرة بعد الإعلان عن النتائج النهائية لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية، إلى منسق المندوبية الولائية. واعتبر شرفي ضمن تعليمته الموجهة للمنسقين الولائيين أن العملية "هامة"، داعيا إياهم إلى إفادة ممثلي قوائم المترشحين للأحزاب السياسية والقوائم المستقلة "كلما استدعت الضرورة" بكل التوضيحات والتفسيرات اللازمة، مشدد على ضرورة "إبلاغي بكل صعوبة قد تعترض سبيل تنفيذ هذه التعليمات". كما أكد شرفي على "الضرورة الملحة لتحسيس المسؤولين المعنيين مباشرة بتنفيذها حول اليقظة وسرعة التنفيذ التي يجب أن يتحلوا بها في تسيير هذه العملية".

عبد الله نادور

الانتخابات المحلية لـ 27 نوفمبر 2021

عقبـــات تثير مخـــاوف الأحـــزاب

فاطمة شمنتل

تتخوف عديد الأحزاب التي أبدت رغبتها في خوض الانتخابات المحلية المقبلة من جملة نقائص تعتبرها عقبات في سبيل السير الحسن للاستحقاق الوطني و بلوغ نتائج مرجوة من خلاله ، فالهيأة الوطنية المستقلة للانتخابات أمام حتمية الاستماع لانشغالات الأحزاب المشاركة في الانتخابات المحلية لـ 27 نوفمبر المقبل، حيث تستوقف التشكيلات السياسية عديد الملفات التي اعتبرتها شائكة و كان لزاما على السلطات المركزية الردّ عليها و من ضمنها جمع التوقيعات من أجل التقدّم للترشح ، بالإضافة إلى المطالبة بتخفيف تدابيرها ، ناهيك عما قد يقع من تلاعبات في الإعلان عن النتائج و مراقبة الاستحقاق.

كما كانت الأحزاب السياسية قد طالبت بمزيد من الإثراء في مضمون القانون العضوي للانتخابات الذي تم إصلاحه مباشرة بعد مراجعة الدستور، إذ يسود الراغبين في الترشح تخّف من بقائه على حاله ، علما أن تقديم و إيداع ملفات ذات الترشح تنطلق في 7 أكتوبر المقبل و الذي لم يعد يفصلنا عن موعده سوى أسبوعين. و تتخوف الأحزاب المقبلة على الانتخابات المحلية أيضا من مضمون المادة 184 المتعلقة بالمال الفساد التي استغلت لرفض الملفات لا تزال قائمة ، إذ تطالب الأحزاب بضرورة إعادة النظر فيها ، و هي المادة التي قد تحرم العديد من قبول ملفاتهم التي ستودع لدى الهيأة الوطنية المستقلة للانتخابات . و لا تستثني هذه التشكيلات موضوع جمع التوقيعات الذي لا يزال يشكّل هاجسا حقيقيا لكل الراغبين في التقدم للانتخابات المحلية و يعتبرون الحصول على 800 توقيع في 1541 بلدية و 58 مجلسا شعبيا ولائيا أمرا خارقا و لابد من تخفيفه، بإعادة النظر في المنظومة القانونية التي تحكم و تنظم و تسير الانتخابات المحلية ، خاصة أن الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمن قد وعد بفتح ورشات إصلاح قانوني البلدية و الولاية قريبا في معرض تقديمه لمخطط عمل حكومته الأسبوع الفائت ، و ذلك بتنصيب ورشات إصلاح بداية من الشهر الداخل للعلم كانت الهيأة الوطنية قد وافقت على عقد لقاء مع سبعة أحزاب من بين 15 تكون ما يسمى بمبادرة اللجنة المشتركة للأحزاب، من أجل طرح الانشغالات المذكورة و التي تعتبرها ذات الأحزاب عقبات أماها للمشاركة في تجديد مجالس 1541 بلدية.كما التزمت بمرافقة الطبقة السياسية ممثلة في الأحزاب والقوائم الانتخابية المستقلة لتذليل الصعوبات التي يمكن أن تواجههم قبيل هذا الاستحقاق المحلي. بخصوص القرعة الخاصة بمنح الأرقام التعريفية للأحزاب السياسية والقوائم المستقلة ، كانت الهيأة المستقلة للانتخابات أكدت سابقا معالجة تنظيم القوائم بشكل يتم فيه احترام مبدأ التساوي بين كل المترشحين، و سيبقى العمل جاريا بالرقم المتحصل عليه في جميع مراحل العملية الانتخابية .

انشغالات يومية

و باعتبار البلدية مؤسسة دستورية أكثر ارتباطا بالمواطن ، عن طريق التعاون اليومي و المباشر معه ، فإنّ فتح هذه الورشة يتطلّب إشراك كل القطاعات التي تدور في دائرة الجماعات المحلية ، باعتبار النصوص الكثيرة التي تضبط سير هذه الخلية يجب تطبيقها من أجل عمل متّزن للبلدية و الولاية اللتين تحملان على كاهلهما عبء التقيد بالتزامات كثيرة و ذات نوعية تجاه المواطن . كما أن الجماعات المحلية تحوز على صلاحيات كثيرة يجب أن تتوفّر لها الإمكانيات من أجل التكفّل بالانشغالات ، و لعلّ من ضمن أكثر الإمكانيات الواجب منحها للجماعات المحلية هو تخلّصها من مركزية القرار . و الحديث عن إصلاح قانوني البلدية و الولاية يطول من حيث طبيعة الجماعة المحلية في الجزائر و صلاحياتها و المطلوب منها لإنجاح التسيير و التكفّل الأمثل بالمواطن ، فالسلطة المركزية أمام رهان توفير صيغ تمويل البلدية و الولاية خاصة ان بعضها في ربوع الجمهورية فقيرة و دون مداخيل ، بالإضافة إلى ضرورة تحديد ضوابط إطلاق مشاريع الاستثمار و دعمها و أيضا إصلاح الجباية و آلية تحصيلها ، فثمة بلديات لم تحصل ضرائبها منذ عدة سنوات ، لعدم وجود قانون يحميها و يدعمها ، كما ثمة عقارات و أراضي استصلاح و مرافق محلية لا تعرف البلديات كيفية استغلالها لعدم وضوح القوانين التي توفر لها المداخيل في هذا الشأن .

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

الأحزاب تتطلع إلى مرونة أكبر في التعامل مع شبهة الفساد!

المطالبة بتقليص عدد التوقيعات وتمديد آجال إيداع الملفات

عدد التوقيعات الخاصة بالقوائم الانتخابية المحلية، والتي اعتبرتها مرتفعة جدا، ملتمسة تمديد بعشرة أيام، فضلا عن اعتماد مرونة أكثر في التعامل مع الفقرة السابعة للمادة 200 من القانون العضوي للانتخابات، المتعلقة بتفسير صلة المترشح بدوائر المال الفاسد.

شريفة عابد

وذكرت مصادر من السلطة الوطنية لـ"المساء" أن اللقاء المغلق، الذي جمع، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، بالأحزاب المنضوية تحت لواء "اللجنة المشتركة للأحزاب" والتي تضم 14 حزبا، هي، حركة مجتمع السلم، حزب الفجر الجديد، حزب صوت الشعب، حزب طلائع الحريات، حركة البناء الوطني، جبهة العدالة والتنمية، حزب العدالة والحرية، حركة النهضة، جبهة المستقبل، جبهة الحكم الراشد، جبهة الجزائر الجديدة، جبهة النضال الوطني، والجبهة الوطنية الجزائرية، جاء بطلب من هذه الأخيرة "التي قدرت أن الشروط الواردة في القانون العضوي للانتخابات لاتزال تشكل عائقا أمامها لخوض غمار المحليات المقبلة بشكل مريح"، مشيرة إلى أن "انشغالاتها التقت حول ثلاثة نقاط وهي "خفض عدد التوقيعات وتمديد أجال إيداع الملفات"، في حين تحفظت الأحزاب "القديمة" على الفقرة السابعة من المادة 200 المتصلة بـ"صلة المترشح بدوائر المال الفاسد" واعتبرتها نوع من "التعسف غير المعلن لتحييد بعض المترشحين تحت ذرائع مختلفة". وأضافت مصادرنا، أنه في مقدور رئيس السلطة الوطنية المستقلة أن يحقق بعض المطالب "المعقولة" للأحزاب، بالاحتكام إلى الصلاحيات التي منحها له الدستور، عبر التدخل بالصيغة القانونية الانتقالية والاستثنائية في تطبيق القانون العضوي للانتخابات، مثلما هو الأمر بالنسبة للإجراءات المتعلقة بجمع التوقيعات وتقليص عددها وتمديد أجال إيداع الملفات".

أما فيما يتصل بتطبيق المادة 200 من القانون العضوي للانتخابات، فاستبعدت ذات المصادر، "التساهل بشأنها"، كونها "تتعلق بالتحقيقات التي تجريها المصالح الأمنية الثلاث حول علاقة المترشحين بشبهات الفساد"، كما أنها تندرج في إطار "التزام القيادة السياسية بأخلقة الحياة العامة والحرص على صعود منتخبين نزهاء، حتى يكون المنتخب في مستوى الثقة التي يضعها فيه الشعب لبناء مؤسسات حقيقية".

"المستقبل" تطالب باحتساب 60 ألف توقيع على المستوى الوطني

في السياق ذاته، أكد عضو الأمانة السياسية لجبهة المستقبل، الحاج بلغوثي، لـ"المساء"، أن الحزب يطالب بأن تقلص عدد التوقيعات المطلوبة للترشح للمحليات والمقدرة بـ35 توقيع لكل مترشح في البلدية التي فيها أكثر من 25 ألف ساكن، مقدرا أنه "عدد مبالغ فيه كثيرا وغير معقول".

على هذا الأساس اقترحت المستقبل، حسب المتحدث، بأن "تأخذ السلطة الوطنية للانتخابات بالتوقيعات الإجمالية على المستوى الوطني وذلك بأن تكون في حدود 60 ألف توقيع أو 70 ألف".

الفجر الجديد يدعو لتقليص التوقيعات وتمديد أجال إيداع الترشيحات

من جهته، أكد رئيس حزب الفجر الجديد، الطاهر بن بعيبش، في تصريح لـ"المساء"، أن الحزب طرح انشغالات منطقية لرئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، تتصدرها عملية جمع التوقيعات التي يعتبرها أولوية الأولويات "التي يجب إعادة النظر فيها لانجاح الانتخابات المقبلة"، حيث اعتبر اشتراط 35 توقيع لكل مقعد في القائمة الانتخابية البلدية التي عدد سكانها أكثر من 25 ألف، و20 توقيعا في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 20 ألف "عدد مبالغ فيه كثيرا، وتطبيقه يعني أن العدد الكلي للناخبين ينبغي أن يوقعون.. وهذا امر مستحيل.. بل اعتماده يؤدي إلى تجاوز عدد الناخبين".

وأضاف بن بعيبش، أن الفجر الجديد، طالب أيضا بتقديم توضيحات أكثر حول نقطة "التحالفات"، إن كانت تتعلق بتحالف وطني، ولائي أو جزئي، وهذا حتى تتخذ الأحزاب الإجراءات المناسبة في هذه النقطة، موضحا أن التشريع ينص على تقديم قائمة باسم حزب، أو قائمة حرة أو عدة أحزاب، لكن لم يوضح الكيفية التي تتم بها هذه التحالفات..

مسألة آجال وضع الملفات الخاصة بالترشح، شكلت هي الأخرى إحدى الانشغالات التي رفعها الفجر الجديد، على ضوء ما تطرحه عملية جمع التوقيعات من صعوبة، حيث طالب بأن تمدد الآجال لفترة تمتد من 10 إلى 12 يوما، علما أن أجال انتهائها قانونيا حددت ضمن الرزنامة الزمنية للسلطة بيوم 7 أكتوبر القادم. أما بالنسبة لفريق حركة مجتمع السلم، المشارك في اللقاء، فقد تحفظ على عدة تدابير خاصة بالتحضير للانتخابات المحلية، غير أن أهم ما تضمنته مقترحات "حمس" التي تحوز عليها "المساء"، خفض عدد التوقيعات، حيث اعتبرتها مبالغ فيها كثيرا وطالبت بمراجعتها و"جعلها واقعية وعقلانية"، وأشارت إلى أنها "لا تحفز المترشحين، بل تعيقهم في أول محطة من التحضير للانتخابات المحلية القادمة رغم كل ما تمثله هذه الاستحقاقات من أهمية في حياة المواطن وإدارة شؤونه".

وترى "حمس" أن عدد التوقيعات المطلوبة بالنسبة للأحزاب السياسية في كل الولايات والبلديات، "خيالية"، إذ تصل في معدلها إلى نحو 800 ألف استمارة توقيع، "في الوقت الذي نص القانون على جمع 50 ألف توقيع للانتخابات الرئاسية و25 ألف توقيع كحالة استثنائية للانتخابات التشريعية الماضية".

كما التمست "حمس" من رئيس السلطة، التعامل بمرونة مع تدابير المادة 200 من القانون العضوي للانتخابات، التي يعتبرها الحزب "مجحفة وتحرم أحيانا المترشحين من حقهم الدستوري في التقدم للاستحقاقات"، معتبرة "شبهة الفساد أو الصلة بدوائر المال الفاسد التي تسند للمترشحين، يجب أن تكون مؤسسة على أحكام قضائية حالية ولا تشمل الأشخاص الذين أنهوا عقوبتهم، أو من شملتهم أحكام بانتفاء وجه الدعوة القضائية من قبل غرف الاتهام وبرأت ساحتهم" .

وطالبت الحركة بتمديد آجال إيداع ملفات الترشح بـ10 أيام على ضوء التأخير الذي تسببت فيه المندوبيات الولائية للسلطة في تسليم استمارات اكتتاب التوقيعات بعدد من الولايات. ولم تغفل الإشارة إلى بعض الأخطاء الموجودة في قاعدة البيانات الخاصة بالسجل الانتخابي، والتي أعاقت في وقت سابق المترشحين وحرمت الناخبين من أداء واجبهم الانتخابي رغم حيازتهم على بطاقة الناخب وشهادات التسجيل، وطالبت بتصحيح هذه الأخطاء الناجمة عن عملية النقل الإلكتروني لبيانات الكتلة الناخبة الذي قامت به الإدارة، من وزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الإقليم إلى السلطة المستقلة للانتخابات.

بالإضافة إلى هذا، طالبت "حمس" بأن تكون القرعة الخاصة بالمراقبين في المركز الانتخابية، مقتصرة على الأحزاب التي لديها قوائم انتخابية بالمركز وأن لا تنحصر في 5 أحزاب فقط.

قررت عقد اجتماع تنسيقي قبل مراسلة رئيس الجمهورية

بن بعيبش: شرفي رفض اقتراحات الأحزاب

أكد رئيس حزب الفجر الجديد، المشارك في الاجتماع التشاوري الذي ضم، أمس، 14 حزبا مع رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، أن هذا الأخير، رفض مطالب الأحزاب الخاصة بتقليص عدد التوقيعات المطلوبة لكل مقعد في القائمة الانتخابية البلدية والمقدر بـ35 توقيعا لكل مقعد في القائمة بالنسبة لدائرة البلدية التي يفوق تعداد سكانها 25 الف نسمة و20 توقيعا لكل مقعد في الدائرة التي يزيد عدد سكانها عن 20 ألف، كون القانون العضوي للانتخابات واضح في هذا الشأن.

كما اعترض شرفي أيضا بعد النقاش الموسع مع ممثلي الأحزاب على تمديد آجال إيداع ملفات الترشح.

وعلى هذا الأساس قررت الأحزاب المعنية، عقد اجتماعا تنسيقيا للتحضير لتوجيه طلب إلى رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، وفقا لمحدثنا.

شريفة عابد

الموعد اليومي
يومية وطنية إخبارية شاملة
EL MAOUID

تحسبا لمحليات 27 نوفمبر القادم

شرفي ينصب لجنتي توزيع الحيز الزمني المخصص للمترشحين في وسائل الإعلام الوطنية السمعية البصرية ومتابعة الدعاية الانتخابية اليوم

يشرف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، اليوم الإثنين، على تنصيب أعضاء لجنتي توزيع الحيز الزمني المخصص للمترشحين في وسائل الإعلام الوطنية السمعية البصرية وكذا متابعة الدعاية في الحملة الانتخابية تحسبا لمحليات 27 نوفمبر القادم، حسب ما جاء في بيان للسلطة.

وأوضح المصدر ذاته أنه في إطار التحضير لانطلاق الحملة الانتخابية الخاصة بانتخابات أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية ليوم 27 نوفمبر 2021، وسيشرف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، على تنصيب أعضاء لجنة التوزيع العادل والمنصف للحيز الزمني المخصص للمترشحين في وسائل الإعلام الوطنية السمعية البصرية وكذا لجنة متابعة الدعاية في الحملة الانتخابية. وكان شرفي، كشف في وقت سابق، بخصوص المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية، عن تسجيل 164286 ناخب جديد معني بالانتخابات المحلية القادمة، ليصل العدد الإجمالي للهيئة الناخبة إلى 24 مليون 589 ألف و475 ناخب كما ذكر بأنه تم سحب 8 ملايين 928 ألف و134 استمارة اكتتاب التوقيعات الفردية في صالح قوائم المترشحين لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي والولائي، مشيرا إلى أن القوائم التابعة لـ47 حزبا سحبت 8 ملايين و131 ألف 524 استمارة اكتتاب، في حين سحبت القوائم المستقلة 796 ألف و610 استمارة اكتتاب. ودعت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في الفاتح من سبتمبر الجاري المواطنين غير المسجلين في القوائم الانتخابية، لا سيما البالغين من العمر 18 سنة كاملة يوم الاقتراع (27 نوفمبر 2021) إلى تسجيل أنفسهم على مستوى اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية ببلدية إقامتهم. وكان رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، قد وقع في 28 أوت الماضي، مرسوما رئاسيا يقضي باستدعاء الهيئة الناخبة تحسبا للانتخابات المسبقة للمجالس الشعبية البلدية والولائية المقررة في 27 نوفمبر المقبل. وتضمن نفس المرسوم الشروع في المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية خلال المفترة الممتدةمن 5 إلى 15 سبتمبر 2021.

الشعب

ليها لقاء الأحزاب مع سلطة الانتخابات

إحالة منتخبي العهدة الماضية على عطلة إجبارية

طالب، أمس، 16 حزبا حضروا اللقاء المبرمج مع ممثلي السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، بضرورة «تخليص» المجالس البلدية والولائية المنتخبة من هيمنة من وصفوهم بأحزاب السلطة سابقا، عن المجالس الشعبية البلدية والولائية، ا ِحالة منتخبي العهدة الماضية على عطلة إجبارية في أقرب الآجال، من اجل إنجاح المحليات المقررة في 27 نوفمبر المقبل، وحتى تكون العملية الانتخابية نزيهة ولا يشوبها أي تأثير من قبل حزبي جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي المهيمنين على المجالس المنتخبة منذ محليات 2017.

هيام لعيون

اكتفت السلطة المستقلة للانتخابات، باستقبال ممثلي التشكيلات السياسية، التي طالبت لقاء الرئيس محمد شرفي لتبليغه انشغالاتها ومخاوفها، التي تسعى في الشوط الأخير للضغط بغية الاستجابة لها، بتعيين ممثل شرفي رفقة أعضاء من السلطة، الذي تكفل باستقبال ممثلي تلك الأحزاب بمقر السلطة الوطنية، ظهر أمس الأحد، حيث حضر اللقاء 16 تشكيلة سياسية، حسب ما أفاد به ممثل حركة البناء الوطني القيادي قلعي عبد الوهاب رئيس الهيئة الانتخابية في الحركة.

وقال قلعي، الذي حضر اجتماع السلطة بالأحزاب، في اتصال هاتفي مع «الشعب»، أهم المطالب التي طرحت في اللقاء، تتعلق بضرورة إحالة المنتخبين الحاليين، الذين توشك عهدتهم على الانتهاء، على عطلة إجبارية، بسبب تحكمهم في زمام الإدارة، من توزيع الاستمارات والتوقيعات وتسيير البلديات، وبالتالي الأمر محسوم من الآن لو لم يتم إبعادهم في الوقت الحالي».

أما المطلب الثاني، - وفق تصريحات قلعي - فيتعلق بتمديد فترة جمع التوقيعات التي تنتهي في السابع من أكتوبر الداخل، لكون الوقت ضيق، حيث تم تسليم الاستمارات بعد 10 أيام عن إعلان تاريخ استدعاء الهيئة الناخبة من قبل رئيس الجمهورية. كما كشف محدثنا عن مطالب أخرى تتعلق باعتماد التوقيعات الوطنية عوض البلدية، عن طريق الجمع الولائي، مثلما حدث خلال التشريعيات الماضية.

أما عن مطالب الحركة التي ينتمي إليها، أكد «تقديم ورقة مكتوبة وسلمت للسلطة، ومن أهم ما جاء فيها، زيادة على حل المجالس المنتخبة وإحالة المجالس البلدية والولائية على عطلة إجبارية من أجل إبعاد العراقيل التي يتعرض لها الراغبون في الترشح، إزالة بعض الوثائق المطلوبة مثل وثيقة الإعفاء من الضريبة، حيث يتم الحصول عليها بعد أسبوعين وكلها عراقيل تؤثر على العملية».

واتفقت الأحزاب المجتمعة، أمس، يقول ممثل حركة البناء، على تقديم شكاوى بخصوص المندوبيات الولائية للسلطة الوطنية للانتخابات، وهم الذين يعانون من أداء ضعيف وغير مكوّنين وفي النهاية هم تقنيون أكثر، ما يؤثر على أداء السلطة محليا. فضلا عن طرح العديد من القضايا، منها التأخر في تسليم الاستمارات من طرف السلطة، حيث أن هناك، حسبه، ولايات تم فيها سحب الاستمارات أمس فقط. الى جانب طرح قضية آجال الطعون في النتائج مع المحاكم الإدارية لتوحيد الرؤية حول كيفية الطعون، لأن أغلبها مرفوضة شكلا، وفق تعبيره.

كما طالبت التشكيلات السياسية الحاضرة في اللقاء، بتوحيد الفهم القانوني للمادة 184، والتي كانت تحمل رقم 200، سابقا، من أجل توحيد القراءة من خلال حكم قضائي نهائي وليس بتفسيرات وبتقارير أمنية يتم إقصاء المترشح، لاسيما البند الذي يتضمن شبهة المال الفاسد، والتي تم على أساسها إقصاء عدد كبير من المترشحين للانتخابات البرلمانية الماضية، دون أن تتعلق بهم قضايا أو تصدر في حقهم أحكام قضائية، فضلا عن قضية توحيد تمويل الشباب المترشح الأقل من 40 سنة، بدلا من اقتصار التمويل على الشباب المترشح في القوائم المستقلة، حيث تم تناول مقترح تمويل الشباب من خلال اللجوء إلى المادة 52 من قانون الأحزاب، التي تؤكد على أحقية الأحزاب في الاستفادة من إعانات من السلطة.

وأكد المتحدث، أن ممثل السلطة خلال نفس اللقاء أكد على وجود أمور قانونية يمكن المبادرة بها في البرلمان، مثل تعديل القانون انتخابات في بعض مواده، حيث لا يمكن تمريرها بأمرية رئاسية، مؤكدا على رفع كل هذه الانشغالات الى السلطات المعنية.

Le Quotidien D'ORAN
Edition Nationale d'Information

Répartition du temps d'antenne et suivi de la campagne électorale

Les commissions installées aujourd'hui

Le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), Mohamed Charfi préside aujourd'hui lundi l'installation des membres des commissions de répartition du temps d'antienne consacré aux interventions des candidats via les médias audiovisuels nationaux et de suivi de la campagne électorale, et ce en prévision des prochaines élections locales du 27 novembre, a indiqué un communiqué de l'ANIE.

«Dans le cadre des préparatifs de la campagne électorale pour l'élection des membres des Assemblées populaires communales et de wilaya prévue le 27 novembre 2021, le président de l'ANIE, Mohamed Charfi présidera l'installation des membres de la commission de répartition juste et équitable du temps d'antenne consacré aux interventions des candidats via les médias audiovisuels nationaux, et de la commission de suivi de la campagne électorale».

Concernant la révision des listes électorales, M. Charfi avait révélé un total de 164.286 nouveaux électeurs inscrits suite à la révision des listes électorales, en prévision des élections locales du 27 novembre prochain, portant ainsi le nombre global du corps électoral à 24.589.475 électeurs.

Le même responsable a fait savoir, dans le même contexte, qu'il a été procédé au retrait de «8.928.134» formulaires de souscription des signatures individuelles au profit des listes des candidats, en vue de l'élection des membres de l'APC et de l'APW, ajoutant que les listes relevant de 47 partis ont procédé au retrait de « 8.131.524» formulaires de souscription, alors que les listes indépendantes ont retiré 796.610 formulaires de souscription. L'ANIE avait appelé, le 1e septembre courant, les citoyens non inscrits sur les listes électorales, notamment ceux âgés de 18 ans le jour du scrutin (le 27 novembre 2021), à s'inscrire au niveau de la commission communale de révision des listes électorales dans leur commune de résidence. La révision exceptionnelle des listes électorales est prévue dans le décret présidentiel signé le 28 août 2021 par le président de la République, Abdelmadjid Tebboune, portant convocation du corps électoral en prévision des élections anticipées des APC et APW.

A noter que la période de révision exceptionnelle des listes électorales s'était ouverte du 5 septembre 2021 au 15 septembre 2021.

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

ANIE

Installation des commissions de répartition du temps d'antenne

Le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie), Mohamed Charfi, présidera aujourd'hui l'installation des membres des commissions de répartition du temps d'antienne consacré aux interventions des candidats via les médias audiovisuels nationaux et de suivi de la campagne électorale, et ce, en prévision des prochaines élections locales du 27 novembre, a indiqué un communiqué de l'Anie. «Dans le cadre des préparatifs de la campagne électorale pour l'élection des membres des Assemblées populaires communales et de wilaya prévue le 27 novembre 2021, le président de l'Anie, Mohamed Charfi, présidera l'installation des membres de la commission de répartition juste et équitable du temps d'antenne consacré aux interventions des candidats via les médias audiovisuels nationaux, et de la commission de suivi de la campagne électorale». Concernant la révision des listes électorales, Charfi avait révélé un total de 164.286 nouveaux électeurs inscrits suite à la révision des listes électorales en prévision des élections locales du 27 novembre prochain, portant ainsi le nombre global du corps électoral à 24.589.475 électeurs. Le même responsable a fait savoir, dans le même contexte, qu'il a été procédé au retrait de «8.928.134» formulaires de souscription des signatures individuelles au profit des listes des candidats, en vue de l'élection des membres de l'APC et de l'APW, ajoutant que les listes relevant de 47 partis ont procédé au retrait de «8.131.524» formulaires de souscription, alors que les listes indépendantes ont retiré 796.610 formulaires de souscription. L'Anie avait appelé, le 1er septembre dernier, les citoyens non inscrits sur les listes électorales, notamment ceux âgés de 18 ans le jour du scrutin (le 27 novembre 2021), à s'inscrire au niveau de la commission communale de révision des listes électorales dans leur commune de résidence. La révision exceptionnelle des listes électorales est prévue dans le décret présidentiel signé le 28 août 2021 par le président de la République, Abdelmadjid Tebboune, portant convocation du corps électoral en prévision des élections anticipées des APC et APW. A noter que la période de révision exceptionnelle des listes électorales s'était ouverte du 5 au 15 septembre 2021.

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

ÉLECTIONS LOCALES

PARACHEVER
la reconstruction institutionnelle

Dans le cadre des préparatifs de la campagne électorale pour l'élection des Assemblées populaires communales et de wilaya, le 27 novembre 2021, le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), Mohamed Charfi, préside aujourd'hui l'installation des membres de la commission de répartition du temps d'antenne consacré aux interventions des candidats via les médias audiovisuels chargés du suivi de la campagne.

Cette installation intervient alors que la préparation de cette échéance électorale s'accélère. Alors que la révision exceptionnelle des listes a été achevée mercredi dernier, Mohamed Charfi a déclaré que le nombre d'électeurs a augmenté de plus de 164.000 nouveaux inscrits, ce qui porte le nombre total d'électeurs à 24.589.475.

M. Charfi a souligné que «l'ANIE fait des efforts sur plusieurs segments de l'organisation du scrutin pour la crédibilité du processus électoral et pour élargir le spectre de l'indépendance de cette institution».

L'ANIE entame à chaque scrutin un mouvement au sein des bureaux locaux pour que «les coordinateurs soient les plus neutres et œuvre à ce que l'indépendance et la neutralité ne soient pas de vains mots». Le président de l'institution cite ce qu'il qualifie de «signes qui rendent légitime l'optimisme quant à la participation». «L'engagement d'un nombre important de formations politiques, y compris celles de l'opposition démontre que cela augure d'une prise de conscience accrue et d'une mobilisation politique».

Par ailleurs, une réunion préparatoire d'ordre purement technique entre l'Autorité et les 14 partis politiques participants au rendez-vous du 27 novembre, s'est tenue hier. L'objectif de cette rencontre était d'enrichir le dispositif électoral adopté par l'Anie en vue de parfaire l'organisation du scrutin. Ce scrutin constitue l'ultime étape pour parachever le processus de renouveau institutionnel afin d'être à la hauteur des défis multiples et pour la mobilisation des compétences dans la prise de décisions adaptées aux attentes des citoyens. Très manifestes, l'intérêt de la classe politique et sa mobilisation se sont déjà confirmés à travers le retrait des formulaires de candidature.

Répartition du temps d'antenne consacré aux interventions des candidats via les médias audiovisuels chargés du suivi de la campagne.

L'ANIE entame à chaque scrutin un mouvement au sein des bureaux locaux, pour que «les coordinateurs soient les plus neutres, et œuvre à ce que l'indépendance et la neutralité ne soient pas de vains mots».

Charfi a révélé que 8.928.134 formulaires ont été retirés à ce jour. Ce nombre concerne 8.131.524 listes issues de 46 partis politiques et 796. 610 pour les indépendants.

La participation du Front des forces a été confirmée par son premier secrétaire national, Youcef Aouchiche. Elle s'inscrit dans la démarche visant à «défendre l'unité nationale et à faire barrage à ceux qui cherchent la division».

Synthèse H. H.

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

LE RÔLE DU NUMÉRIQUE DANS LES ÉLECTIONS

La campagne des locales sera virtuelle

LORS des dernières législatives, beaucoup sont devenus députés grâce à Facebook. La même démarche risque de se reproduire dans les locales de novembre prochain.

■ ABDELKADER HARICHANE

Lorsqu'un enfant se met dès l'âge de 5 ans à visualiser sans répit les jeux d'enfant ou lorsque sa maman reste branchée à son portable, oubliant parfois d'éteindre le feu sous la marmite, ou encore son papa qui somme son enfant de se taire parce qu'il est en communication, on se dit que les humains de ce siècle sont suspendus par les paupières. Pourtant, l'acte en soi est présenté par les textes sacrés comme l'un des supplices les plus terrifiants.

Que dalle, diraient les fanas des jeux cybernétiques. Les appâts sont si diversifiés sur les écrans que les plus téméraires perdraient leur latin en s'y mettant dès les premières touches. L'attraction est devenue si alléchante, bien pire que les gestes d'amour ou de sympathie entre les êtres humains, qu'on serait tenté de dire que rien ne s'opposerait à la mainmise de cette pieuvre sur les sociétés.

Lors d'une discussion avec Makri du MSP, il y a 5 ou 6 ans, ce dernier a répondu à son contradicteur : « Ecoutez, moi j'ai des dizaines de milliers d'amis sur FB. Il me suffit de lâcher une seule phrase et vous verrez ce qui se produira, ». Déduction faite, Internet est déjà une arme fatale si on sait l'utiliser à dessein. Aujourd'hui, aucune élection ne peut se faire en dehors des réseaux sociaux les plus en vue, comme FB, Twitter, WhatsApp, YouTube, Astragram, etc. Même les personnalités politiques d'envergure, comme les chefs d'Etat, privilégient Twitter en balançant quelques lignes claires, au lieu de tenir des points de presse où les journalistes ne retiennent pas l'essentiel. On l'a vu avec Trump quand il est entré en insubordination, où la nouvelle équipe dirigeante de la Maison-Blanche a dû provoquer son interdiction d'accès à Twitter. C'est assez révélateur sur le pouvoir des réseaux sociaux sur l'action politique. Chez nous, tout le monde est branché. Toute information est très vite commentée et partagée ou rejetée. La réaction du plus rapide est déterminante parce que la correction prend beaucoup de temps, suffisant pour la fausse de frayer son chemin chez les millions d'internautes et d'en faire une opinion publique. Les élections offrent une opportunité idoine aux candidats pour mobiliser les troupes. Il faut l'avouer : un compte FC vaut des dizaines de meetings coûteux et exténuants. Si le candidat sait utiliser la machine à faire pencher l'opinion publique de son côté en quelque clics, il aura la main haute sur la compétition. Il, n'y a aucun doute là-dessus. Comme il aura le loisir de présenter son programme, en faisant apparaître les points saillants qui motivent et en faisant passer au second plan les passages qui peuvent provoquer la répulsion chez des électeurs. En somme, la même technique de brassage des foules par des meetings populaires se fait à huis clos avec des phrases courtes et alléchantes. Partout dans le monde, aucune élection ne se joue sur la terre ferme. Elle se joue sur les écrans, comme dans les guerres modernes d'ailleurs. Beaucoup de chercheurs en géostratégie estiment que les guerres traditionnelles n'auront plus cours de par le monde. C'est également le cas en politique. Celui qui ne sait pas utiliser un micro ne peut pas orienter le monde là où il veut. L'arme redoutable du siècle en cours est indéniablement Internet. Il n'y a pas de doute là-dessus.

Les réseaux sociaux suppléent au déficit des meetings

A.H.

LA NR
LA NOUVELLE RÉPUBLIQUE

Révision exceptionnelle des élections locales du 27 novembre

Près de 9 millions de formulaires de souscription des signatures retirés

Près de 9 millions de formulaires de souscription des signatures individuelles au profit des listes de candidats pour les élections locales anticipées du 27 novembre prochain ont été retirés, a indiqué, avant-hier samedi, l''Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) dans un communiqué.

«Il a été procédé au retrait de 8.928.134 formulaires de souscription des signatures individuelles au profit des listes des candidats, en vue de l'élection des membres de l'APC et de l'APW «, lit-on à travers ce communiqué, ajoutant que les listes relevant de 47 partis ont procédé au retrait de 8.131.524 formulaires de souscription, alors que les listes indépendantes ont, quant à elles, retiré, jusque-là, quelques 796.610 formulaires de souscription.

La même source a, à l'occasion, fait état d'une cérémonie d'installation, aujourd'hui lundi, des membres des commissions de répartition du temps d'antenne consacré aux interventions des candidats via les médias audiovisuels nationaux et de suivi de la campagne électorale, et ce, en prévision des prochaines élections locales du 27 novembre prochain. Elle sera présidée par le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), Mohamed Charfi.

L'ANIE avait appelé, les citoyens à s'inscrire sur les listes électorales au niveau de la commission communale de leur résidence. (Photo : D.R)

«Dans le cadre des préparatifs de la campagne électorale pour l'élection des membres des Assemblées populaires communales (APC) et de wilaya (APW), prévue le 27 novembre 2021, le président de l'ANIE, Mohamed Charfi présidera, aujourd'hui lundi, l'installation des membres de la commission de répartition juste et équitable du temps d'antenne consacré aux interventions des candidats via les médias audiovisuels nationaux, et de la commission de suivi de la campagne électorale», a précisé le communiqué de l'ANIE.

S'agissant de la révision, exceptionnelle, des listes électorales, ouverte du 5 septembre 2021 au 15 septembre 2021, l'ANIE qui avait appelé, le 1er septembre courant, les citoyens non-inscrits sur les listes électorales, notamment ceux âgés de 18 ans le jour du scrutin (le 27 novembre 2021), à s'inscrire au niveau de la commission communale de révision des listes électorales dans leur commune de résidence, a fait état d'une hausse dans le nombre des électeurs. Révélant un total de 164.286 nouveaux électeurs inscrits suite à la révision des listes électorales, en prévision des élections locales du 27 novembre prochain.

Soit, a poursuivi la même source, un nombre global du corps électoral de 24.589.475 électeurs. Rappelant, au passage, que la révision exceptionnelle des listes électorales est prévue dans le décret présidentiel signé le 28 août 2021 par le président de la République, Abdelmadjid Tebboune, portant convocation du corps électoral en prévision des élections anticipées des APC et APW.

Le 2 septembre dernier, le président de l'ANIE avait publié un arrêté portant formulaire de souscription et légalisation des signatures individuelles au profit des listes de candidats pour l'élection des membres des APC/APW en prévision de ces élections locales. «Conformément aux dispositions dudit arrêté, le retrait des formulaires de souscription des signatures individuelles s'effectue auprès du représentant des pressentis candidats au sein des partis politiques et des candidats indépendants, juridiquement habilité, auprès de la délégation de wilaya de l'ANIE territorialement compétente, par la présentation d'une lettre dans laquelle est déclarée l'intention de former une liste de candidats pour l'élection des membres de l'APC ou de l'APW».

Rabah Mokhtari